نحو رأى عام عربى يتجاوز أزماته ويحقق أهدافه

أ.د. محيى الدين عبد الحليم
جامعة قطر

مقدمة

يعد الإنسان هو الهدف الذي تتمحور حوله كافة الجهود التي تعمل في نطاقها مختلف الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وفي غيبة هذا الهدف تتبعثر هذه الجهود وتضيع دون وجود رؤية واضحة أو غاية محددة يتحقق من خلالها تقدم المجتمع ورقيه . وقد فشلت كافة النظم التي امتهنت الإنسان ، وأذلت الجماهير ، وقتلت فيهم الأمل والرغبة والتطلع ، ولم تحفل باحتياجاتهم .

ومما يجدر ذكره أن هناك إرتباطاً قوياً بين الإنسان السوي والرأى العام السوي فكلما زاد عدد الناس الذين يتم بناؤهم بناءً صحيحاً ، كلما زادت رقعة الرأى العام القادر على المشاركة في حاضر أمته ومستقبلها ، لأنه في هذه الحالة يتمتع كل مواطن بحقوقه ، ويستطيع أن يعبر عن نفسه ، وأن يظفر بالحرية الكافية لشرح وجهة النظر التي يقتنع بها ، ويثق في صوابها ، فلا تنعدم في المرء فرديته ، ولا يفكر الناس بالصور والضلالات ، ولا يكون المجال متاحاً أمام العناصر الدكتاتورية لكي تثير الجماعات وتستغل عفويتها ، ذلك أن الرأى العام المستنير أقدر على الحكم على مجريات الأحداث بعقلانية دون انسياقٍ وراء مشاعر ساذجة أو معلومات مشوهة Distorted Information .

ولن يتأتى بناء رأي عام عربي صائب إلا بتهيئة بيئة صحيحة وروافد فكرية سليمة تزوده بالحقائق والمعلومات والأحداث التي تدور حوله بصدقٍ وأمانة .

وإذا كانت الروافد التي يؤكد عليها الخبراء والباحثون لبناء الرأى العام تعمل بطريقة موضوعية متجردة خالية من التحيز ، فإن الجماعة التي تشكل هذا البناء سوف تعبر عن

اتجاهاتها الحقيقية ، على أسس معرفية صحيحة ، دون خوف ، أو توجس ، أو نفاق ، أو مجاملة .

وفي غياب مشاركة جماهيرية صحيحة وقيادات رأي أمينة ، فسوف يُقتل الإبداع وينحرف الفكر ، وتجد العناصر الإنتهازية الفرصة سانحة لها كي تتسلط على مقدرات الجماهير ، وتخوض تجارب ومغامرات تضر البلاد والعباد ، وتسهم في إفساد الحياة ، وتضع المواطن العربي في دائرة التخلف والجهل والتيه .

وكان اختيارى لهذا الموضوع عن قناعة مني بأن التفكك الذي كثيراً مايسود العالم العربي يرجع إلى غياب الرأي العام ، وضعف مؤسساته ، وسلبيته في معالجة الأحداث والقضايا التي تواجه أمته ، وعدم مشاركته في صنع القرار .

وإذا كنت اجتهد في تحديد أسباب أزمة الرأى العام العربي ، وتحليل العوامل التي أدت إليها ، فإني أؤكد على أن ماأقوم به هو مجرد اجتهاد باحث ، يقبل الخطأ والصواب، ويأمل في تصويب رؤيته بالتعديل والتطوير .

باحث مهموم بأمور أمته ، حزين على حاضرها ، مشفق على مستقبلها ، ضالع فيما أصابها بالفعل حيناً ، وبالسكوت أحياناً .

وفي ضوء هذه الحقائق فإن التساؤلات التي تفرض نفسها هنا تكمن فيما يلي :

- أين الرأي العام العربي كقوة لها وزنها على الساحة القومية المعاصرة ؟
- ماهي عوامل قوته ، والأسباب التي تعوق حركته ، ولا تمكنه من تحقيق ذاته والمشاركة في صياغة حاضره وصنع مستقبله ؟
- هل اضطلع قادة الرأي في الوطن العربي بمسئولياتهم في بناء رأي عام عربي له مكانته، وبحسب حسابه .

وللإجابة عن هذه التساؤلات كان لابد أن تتناول هذه الورقة المحاور الثلاثة الآتية :

المحور الأول : الرأي العام ، وقادة الرأي في المجتمع العربي المعاصر .

المحور الثاني : الرأي العام العربي بين عوامل القوة وأسباب الضعف .

المحور الثالث : نحو رأي عام عربي يحقق أهدافه ، ويتجاوز مشكلاته .

الرأى العام ، وقادة الرأى فى المجتمع العربى المعاصر

ويشتمل هذا المحور على أربعة عناصر :

العنصر الأول : ويتناول طبيعة الرأى العام وأهميته في المجتمع المعاصر .

العنصر الثاني : ويشتمل على مفهوم الرأى العام العربي بين التصنيفات العلمية التي تعرضت له .

العنصر الثالث : ويعمل على تحديد خصائص قادة الرأى وسماتهم المميزة .

أولا : طبيعة الرأى العام وأهميته فى المجتمع المعاصر :

لقد أصبحت عبارة الرأى العام شائعة الاستخدام ، تتردد كل يوم في كثير من المجالات ، وعلى ألسنة الساسة والعلماء ورجال الاقتصاد في المجتمع المعاصر ، كما أصبحت تتردد في المناقشات البرلمانية والمعالجات الإعلامية .

والرأى العام يمثل تياراً يسرى عبر الجماهير ، يعكس إقبالها ونفورها ، رضاءها أو سخطها ، تأييدها أو معارضتها ، ويعبر عن نفسه من خلال الضغوط والأحكام التي تصدرها الجماهير على عمل من الأعمال أو نشاط من الأنشطة [١] .

ويتضح لنا ذلك فيما يبديه الناس من الاهتمام بقضية من القضايا التي تفرض نفسها في معترك الحياة العامة . ويصف الخبراء الرأى العام بأنه وجود معنوي لا نراه ، وهذا لا ينقص من قوته ، شأنه في ذلك شأن الضغط الجوي الذي لا نراه ، ولكنه موجود بمعدل ستة عشر رطلاً على البوصة المربعة [٢] .

والرأى العام ماهو إلا نتاج للجدل والنقاش بين الأفراد داخل الجماعة ، أى أن هذا المصطلح يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي تدين بها الجماعة إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحها كثمرة لتفاعل الأفكار بغية الوصول إلى تفاهم مشترك بين أعضائها [٣] .

ومن ثم فإن عدم القدرة على التفاهم بين أعضاء الجماعة يعوق المناقشات العامة التي تتناول الموضوعات القومية ، إذا تعصبت أعضاء الجماعة تعصباً طائفياً أو عقائدياً .. في حين أن عملية تكوين الرأى العام تتطلب قدرة على تبادل الخبرات والتجارب إستعداداً

للوصول إلى إتفاق وبهذه الطريقة يمكن للجماهير أن تعمل في وحدة متكاملة As a unit ، إلا أن وجود آراء مخالفة لا يقلل من أهمية الرأى العام ، فهذا الاختلاف يعد ظاهرة صحية إذا تم في إطار الهدف المشترك .

ومن ثم فإن العناصر التي تفتقر إلى المعرفة الصحيحة قد تجنح إلى التعصب أو التطرف بسبب الجهل أو الوهم أو سوء الفهم ، وغالباً ما تبنى آراءها على المشاعر الفياضة، والعواطف الجياشة ، والانفعالات الطارئة ، التي يجانبها الصواب وحسن التقدير.

وعلى الرغم من أن مصطلح الرأي العام من المصطلحات الحديثة ، إلا أن هذه الظاهرة كانت موضع اعتبار طوال التاريخ البشري ، فقد عبر الرأي العام عن نفسه بصورة واضحة في مختلف الحضارات الإنسانية القديمة والوسيطة والحديثة [٤] .

وقد أثرى الإسلام الرأى العام بالمعاني السامية والقيم النبيلة التي أكدتها آيات القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ وممارسات السلف الصالح من القيادات الإسلامية المستنيرة [٥] .

وفي المجتمع المعاصر أصبح الرأى العام قوة لا يستهان بها . وغدت له السيادة والسلطان في حياة الأمم والشعوب ، وكان لثورة المعلومات والتكنولوجيا ، وتصارع الأفكار والمذاهب ، والتطور المذهل في وسائل التعبير ، وسقوط الكثير من النظم الشمولية، أبلغ الأثر في ظهور الرأى العام كقوة لها وزنها ، حتى أصبح العصر الذي نعيش فيه يسمى عصر الرأى العام [٦].

ومن ثم اهتمت به الحكومات والأحزاب والقوى الضاغطة ، وأصبح من الصعب على أى نظام أن يتجاهله ، وأنشئت له المعاهد ، والمراكز المتخصصة في دراساته وقياس أثره ومعرفة إتجاهاته .

ثانياً ، الرأى العام العربي :

حفل الخبراء والعلماء بتحديد فئات الرأى العام ، ومعرفة السمات التي تميز كل واحدة

من هذه الفئات ، حيث أن هذه المعرفة تعد أساساً جوهرياً لواضعي الخطط التنموية ، والبرامج الإعلامية ، والمناهج التربوية .

ومن هؤلاء الخبراء من صنف الرأى العام تصنيفاً كمياً ، فهذا رأى الأغلبية ، ويمثلها أكثر من نصف حجم الجماعة مع احترام الأقلية لها ، وهذا رأى الأقلية ، التي يقل حجمها عن النصف مع تقدير الأغلبية لها ، وذلك رأى ائتلافي ، يشتمل على الأقليات التي اتفقت فيما بينها في مواجهة الأغلبية ، وهذا رأى ساحق شبيه بالإجماع ، وقد يكون رأياً جماعياً .

ومنهم من قسمه تقسيماً كيفياً ، فهذا رأى عام قائد ، تمثله صفوة المجتمع ، وذاك رأى عام منقاد ، يشكله السواد الأعظم من الأميين وذوي المستويات الثقافية المتواضعة ، وبينهما مستويات متعددة يحكمها درجات التعليم والثقافة ، ومدى الإتصال بروافد الفكر والمعرفة .

ومن العلماء من قسم الرأى العام تقسيمات جغرافية ، فهذا رأى عام محلي ، وهذا رأى عام وطني ، وذاك رأى عام عالمي ..

ومنهم من صنفه بحسب ظهوره فهذا رأى عام ظاهر ، وذاك رأى عام كامن ، .. إلى آخر التصنيفات والتقسيمات التي اجتهد المفكرون في وضعها ، وتحديد السمات التي تميز كل صنف منها .

ومايهمنا هنا هو التصنيف القومي للرأى العام ، هذا التصنيف الذي ينطبق على الرأى العام العربي الذي نحن بصدده الآن ، وهذا اللون من الرأى العام يعكس إتجاهات جماعة تربطها مجموعة من المقومات والعوامل التي تبرز سماتها الرئيسية ، والتي تكمن في اللغة الواحدة .. والتاريخ المشترك .. والوحدة الجغرافية .. والعادات والتقاليد المتقاربة .. والعقيدة الدينية السائدة .. والمصير المشترك .. والمصلحة القومية المتوافقة .

وهذه العوامل تسهم بلاشك ، في بناء الشخصية القومية العربية التي استقت ميراثها الفكري من الحضارة الإسلامية صاحبة الفضل الأكبر في خلق وتوحيد قسماتها الرئيسية .

إلا أنه من الثابت أن هذه القسمات المشتركة تنعكس بدورها على الرأى العام العربي، وغالباً ما تحقق السريان السريع للأفكار والآراء مما يؤدى بدوره إلى تتابع الأحداث المتماثلة في الوطن العربي .

ولكن وجود هذا القاسم المشترك بين الجماعة العربية ، لاينفي وجود أنماط فرعية لهذه الشخصية داخل كل مجتمع عربي ، كالشخصية البدوية ، والشخصية الريفية ، والشخصية الحضرية ، وتنفرد كل واحدة منها بسمات معينة تكسبها ملامح مميزة .

ثالثاً : قادة الرأى وسماتهم المميزة :

القيادة بمثابة دور اجتماعي رئيسى يقوم به القائد أثناء تفاعله مع غيره من أفراد الجماعة ، ويتميز من يقوم بهذا الدور بأن له القوة والقدرة على التأثير في الآخرين وتوجيه سلوكهم في سبيل بلوغ هدف الجماعة . ومن ثم فإن القيادة دائماً تقوم على التفاعل الاجتماعي النشط والمؤثر ، وليست مجرد مركز ومكانة وقوة فقط [٧] .

والقادة هم العناصر المثقفة ، حاذقة الفهم ، ذوو الفطنة والذكاء ، عناصر ارتقت ملكاتهم العقلية وتميزوا بحس إنتقادي وحكم صحيح ، وحصلوا على قدر من التعليم والثقافة ، يجعل أحكامهم صادقة وعواطفهم مهذبة .

وقادة الرأى ... عناصر ديناميكية تمرست في بعض مجالات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وبحسب حسابهم في المجتمعات الديمقراطية . كما أنهم أكثر إدراكاً لما يدور حولهم من أحداث تمكنهم من الحكم على مجريات الأمور من حولهم ، كما أن عملية انتقال الإعلام على مراحل Multi stage flow of Information تتم عن طريقهم بحكم تعرضهم الدائم لوسائل الإعلام ، فهم الذين يستقون المعلومات والأفكار من هذه الوسائل ، ثم ينقلونها بدورهم إلى الجماهير التي تتلقى عنهم وتثق فيهم ، لاسيما وأنهم أقدر على توظيف وسيلة الإتصال الشخصي من خلال اللقاءات الفردية والجماعية . ولهذا يطلق عليهم خبراء الإتصال حراس البوابات الإعلامية Gate Keepers ، وهؤلاء القادة يتبؤون مكانة اجتماعية عالية بين جماعاتهم ، إلا أنهم ليسوا منعزلين عنهم ، ولكنهم أقدر على التعبير عن تفكير هذه الجماعات التي ينتمون إليها ويمثلون مفاتيح الإتصال بينها وبين العالم الخارجي .

وقد وجد الخبراء والباحثون أن هذه القيادات ليست دوائر معارف يخوضون في كل شئ ، ولكنها عناصر متخصصة قادرة على العمل والنشاط في مجال واحد من مجالات الحياة ، فهذا قائد للرأى في المجال السياسي ، وهذا في المجال الديني ، وذاك في المجال الاقتصادي ... الخ .

ويميل قادة الرأى بدورهم إلى الإتصال بمن هم أعلى مستوى في البناء الاجتماعي ، إلا أنهم يتبؤون منزلة رفيعة بين جماعاتهم الصغيرة ، وهذا يعطيهم وضعاً مميزاً أثناء المناقشات التي تجرى داخل هذه الجماعات ، ويترك هذا آثاراً بارزة على إتجاهات الرأى العام [٨] .

ومن ثم فإن هذه القيادات قادرة على تحريك الرأى العام ، وبلورة أفكاره ، وتقديم برامج العمل والحلول المناسبة لقضاياه .

رالرأى العام العربي في حاجة إلى هذه القيادات التي تزوده بالبيانات والمهارات والمعلومات الصحيحة التي تعينه على الإدراك والتفاعل مع أحداث أمته ، وعلى إذكاء الروح القومية في وجدانه ، والإرتقاء به فوق الإنتماءات العرقية أو القبلية أو المحلية الضيقة إلى الإنتماء القومي والمصلحة العربية العليا .

وتتحمل هذه القيادات مسئولية التعبير عن إتجاهات الرأى العام ، فهي التي تتلقى مشاعر الأمة وآمالها النابعة من حاجاتها الراهنة والمستقبلية والمتأثرة بتاريخها وتراثها وتحول هذه المشاعر والآمال إلى وعي ، وتحول الوعي إلى إرادة ، وتحقق الإرادة في إنجازات، وتنقل نشاطها من حيز العمل اليومي الغارق في الجزئيات إلى مستوى العمل الإرادي الفاعل ، والنابع من رؤية شمولية واضحة .

ويحتاج الرأى العام عادة إلى هذه القيادات كمحرك ومعاون له في بلورة آرائه ، لأنه إذا كان الرأى العام يستطيع أن يتبين المجال الذي يحتاجه ، فهو لايستطيع إقتراح وسيلة عمل معينة ، ويبقى لقيادات الرأى أن تخرج بهذه الإقتراحات ، أى أن الرأى العام عندما يواجه بمشكلة معينة ، فإنه يستجيب للرؤى والحلول الخاصة بهذه المشكلة التي تبتكرها وتصوغها هذه القيادات [٩] .

أزمة الرأى العام العربى

إذا كان مفهوم الأزمة في العمل الدرامي يعني تلك المرحلة من القصة أو المسرحية التي يشتد فيها الصراع إلى درجة يتحتم فيها الوصول إلى حل حاسم [١٠] .

وفي المنظور الاقتصادي تعنى الأزمة مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية يختل فيها التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وتتمثل في زيادة عدد العاطلين ، وانكماش التجارة ، وتعدد حالات الإفلاس والتضخم [١١] .

وفي منظور علم النفس والتحليل النفسي ، فإن الأزمة يقصد بها نقطة التحول الحاسمة في مجرى الحوادث والوقائع [١٢] .. وإنقطاع في السياق السوي لهذه الحوادث ، في حياة فرد أو مجتمع مما يتطلب إعادة تقويم أشكال العقل والتفكير [١٣] .

ولتطبيق هذا المعنى على الرأى العام العربي ، لابد من العمل على استكشاف العوامل التي تلعب دوراً مؤثراً في إختلال هذا التوازن ، وإنقطاع هذا السياق قد تؤدى بدورها إلى تعطيله عن أداء وظيفته والاضطلاع بالمهام المنوطة به ، باعتباره صاحب الحق في تحديد أهدافه ورسم سياساته والتخطيط لحاضره ومستقبله .

وقد أسفرت الدراسات العلمية في علوم الإتصال ، عن أن الرأى العام يتم تشكيله بفعل مجموعة من العوامل التي تتفاعل مع بعضها تفاعلاً ديناميكياً ، فيتأثر كل واحد منها بالآخر ويؤثر فيه ، لأنها ليست عوامل منعزلة عن بعضها ولكنها قوى فاعلة في مجال نابض بالحركة والحياة .

وهذه العوامل تؤدى دورها في مختلف المجتمعات والنظم ، فإذا أسهمت إسهاماً إيجابياً ، فإن هذا ينعكس على الرأى العام بالإيجاب ، وإذا اختل نشاط عامل أو أكثر من هذه العوامل فسوف يترك ذلك آثاره السلبية على المناخ العام الذي يعيش وينمو ويعبر فيه الرأى العام عن ذاته .

وسوف نتناول هنا كل واحد من هذه العوامل المؤثرة في الرأى العام العربي سواء بالسلب أو بالإيجاب لنستخلص منها أسباب قوته وعوامل ضعفه أو أسباب أزمته .

وتكمن هذه العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض فيما يلي :

أولاً . الأوضاع السياسية .

تلعب الأوضاع السياسية دوراً مؤثراً في تكوين الرأى العام بصفة عامة ، فإذا كان أحد أو بعض الأنظمة قائماً على الدكتاتورية ، والاستبداد بالرأى ، والصلف ، والاستعلاء على الجماهير، واحتقارها ، وإشاعة التعسف والإرهاب بينها ، فإن هذا الوضع يؤدى بالضرورة إلى ردود فعل سلبية ، لأن الحيلولة بين الجماهير وبين المشاركة في مناقشة قضاياها الأساسية ، ومشكلاتها الحيوية ، يحرمها من التعاون والإسهام الإيجابي في أحداث أمتها ، وقد يدفعها إلى اللامبالاة أو العداوة والبغضاء . وكذلك فإن وجود التنظيمات أو الأحزاب أو الجماعات السياسية المتناحرة ذات المصالح المتباينة ، والتوجهات المتضاربة ، يضعف من قوة الرأى العام ويؤدى إلى تشتته وإنقسامه .

وينعكس ذلك على إتجاهات الجماعة التي تسمع وتشاهد وتقرأ لطرف واحد فقط قد يزين لها الظلم ويقدمه عدلاً ، وقد يقدم لها الضلال هدى ، والهزيمة نكسة ، والقمع إنضباطاً ، والحرية تسيباً وإنفلاتاً .. وتجد العناصر الإنتهازية المناخ مهيأ لها لممارسة الظلم والاستبداد .. فيخيم على عقول الناس غلاله من الغيوم والهموم ، تفقدهم القدرة على الرؤية الصحيحة ، ويعيشون في دوامة لاتمكنهم من التميز بين الغث والثمين فيهتفون لجلاديهم ، ويمجدون ظالميهم .

وقد شهد عالمنا العربي زعماء أججوا الشعور القومي ، وصفقت لهم الجماهير ، وآخرون إنكبوا على قضاياهم المحلية ، كما شهد العديد من النزاعات الإقليمية ، والصراعات السلطوية ، والعداوات الشخصية ، دون أن يتمكن أهل الفضل والصلاح من قادة الرأى ، من الإسهام في بناء وصياغة رأى عام عربي فعال ، بسبب ضيق مساحة الحرية المتاحة لهم ، ومن هؤلاء القادة من أصابه اليأس والقنوط ومنهم من انضم إلى مواكب النفاق وصفق للظلم والقهر ، وساعد عليه ففقد مصداقيته وفاعليته ، وانخرط البعض منهم في خلافات فكرية وصراعات أيديولوجية غير مجدية ، ومنهم من ناصب السلطة العداء فانعكس ذلك على الطرفين إما بالنفي أو الإبعاد ، كما انعكس على الرأى العام بالاضطراب أو اللامبالاة . إلا أننا نود أن ننوه هنا بالإسهامات الطيبة التي اضطلعت بها

بعض القيادات في حركة التنوير والتحديث ، وكانت الاختلافات بينها اختلافات صحية تستهدف الوصول إلى الحقيقة وتنطلق من قاعدة عربية مشتركة ، فبرزت قوة الرأى العام العربي وتمسكه ووحدته إزاء القضايا التي واجهته، كما حدث أثناء حرب فلسطين ، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وإبان وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وحرب أكتوبر وغيرها .

ثانياً ، الأوضاع الاقتصادية ،

تتحكم الاحتياجات العضوية للإنسان في كثير من تصرفاته ، بل وقد تغير فلسفته ونظرته لما يدور حوله . لأن هذه الاحتياجات تنبع أساساً من محاولته المحافظة على وجوده .

وتأسيساً على ذلك تبرز الأوضاع الاقتصادية لتتصدر غيرها من الأوضاع في التأثير على إتجاهات الرأى العام سواء بالسلب أو بالإيجاب .

- فهل حقق الاقتصاد العربي أهدافه في تلبية الحاجات الأساسية للمواطن العربي ؟
- وهل تحقق التعاون والتكافل بين مختلف الأقطار العربية ؟ بل بين المواطنين العرب في القطر الواحد ؟

إذا كانت الإجابة بالإيجاب فلم التفرق والتشتت الذي يحكم الوضع الاقتصادي العربي؟ ولم البطالة ، والتضخم وضعف الإنتاج ، والاعتماد على المنتج الأجنبي ، وهروب الأموال العربية إلى الخارج ؟ .

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية عام ١٩٩٢م إلى أن الفجوة الغذائية في الوطن العربي ارتفعت من ١١ر٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٤ر٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وبلغ المجموع التراكمي للفترة من (١٩٨٠ - ١٩٩٠) ١٤٩ر٢ مليار دولار [١٤] .

وتشير الدراسات والإحصاءات إلى أن ٩٠٪ من التحويلات المالية العربية النفطية في السبعينيات إتجهت إلى غرب أوربا وأمريكا ، بينما لم تتجاوز التحويلات المالية بين الأقطار العربية خلال الفترة ذاتها ١٠٪ [١٥] .

وهنا نتساءل أين دور قادة الرأى المعنيين بالمجال الاقتصادي في معالجة هذه الاختلالات ؟ التي تنعكس بدورها على إتجاهات الرأى العام العربي ؟

إن هؤلاء القادة قادرون على التعامل مع هذه الأوضاع بالرأى الحر ، والنصيحة المخلصة ، والكلمة الشجاعة ، عبر قنوات الفكر ، ووسائل الإعلام ، ومنابر المساجد ، ودور الثقافة لتجاوز هذه الأزمات ، ومن ثم فإنهم يتحملون مسئولية كثير من هذه الأوضاع وما ينجم عنها من اختلالات ، وماأسفرت عنه من أزمات تترك ظلالها على رؤية الجماعة العربية للقضايا التي تواجهها على الصعيدين القومي والعالمي .. فهم المحتكون والمعايشون للجماهير ، وهم الناصحون والمخططون الذين يعتمد عليهم صناع القرار .

كما أن الأوضاع الاقتصادية المختلة تنعكس على الواقع الاجتماعي ، وتخلق أنماطاً وهياكل اجتماعية تؤثر بالسلب على إتجاهات الجماهير ، على الرغم من أن العرب قد خلفوا تراثاً فكرياً ثرياً ، كما تركت الحضارة العربية بصماتها البارزة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية يمكن أن تشكل أساساً سليماً لواقع اقتصادي واجتماعي عربي متميز [١٦].

ولكي يتمكن الرأى العام العربي من المشاركة والتعبير عن إتجاهاته الفعلية ، فلابد أن يتخلص من الخوف والتهديد والحرمان ، ويعيش في أمان داخل وطنه ، ويتمكن من تحقيق ذاته ، ويلقى التقدير اللائق به ، ويتخلص من العادات المرذولة ، والتعصب بكافة أشكاله ، وهذا بدوره كفيل بخلق رأى عام عربي صائب وقوي .

ثالثاً ، الأوضاع الإعلامية ،

لسنا في حاجة إلى أن نتحدث عن مكانة وسائل الإعلام المعاصرة ، وتأثيرها على الرأى العام ، فهذه قضية حسمتها الأبحاث العلمية وأكدتها الممارسات العملية لهذه الوسائل. ذلك أن الإعلام الموجه إلى إنسان اليوم لايكاد يتوقف في أية لحظة من لحظات الليل أو النهار ، وأن هذا الإنسان يواجه منذ اللحظة التي يفتح فيها عينيه وينهض من نومه بمؤثرات إعلامية تتسابق للتأثير على عقله ووجدانه .

أى أن المواطن المعاصر لا يأوي إلى فراشه قبل أن يقرأ ، ويرى ، ويسمع كماً هائلاً من المعلومات أو المشاهد التي تعرض أفكاراً وآراء ، وأحداثاً ، وفنوناً ، ودعايات

تستهدف شد إنتباهه إلى هدف من أهدافها ، وهي تحاصره حصاراً محكماً لا سبيل إلى الإفلات منه ، حصاراً لم يشهده الإنسان في أى عصر من العصور مستخدمة في ذلك فنون الإبهار وأساليب الجذب وطرق التأثير والإستمالة القوية [١٧] .

فماذا قدمت وتقدم وسائل الإعلام العربية للرأى العام العربي ؟

هل تقدم له الحقيقة وتزوده بالمهارات والخبرات التي تسهم في تراكم المعرفة الصحيحة لديه ؟

هل تعبر عن إتجاهاته بأمانة وموضوعية ، وتتيح له المشاركة في قضايا أمته ، فلا يفقد الأمل وينكفئ على نفسه يائساً أو محبطاً ، ولايجد مفراً من الانتظام في مواكب النفاق ، خوفاً وطمعاً ؟

هل يتوافر لديها الشجاعة لمواجهة المسئولين بأخطائهم وتنصح لهم ، وفي الوقت نفسه تزود الرأى العام بما أنجزه صناع القرار فتحقق التوازن بين الطرفين ؟ أو أنها مجرد دعاية لطرف على حساب آخر ؟

هل تقدم المصلحة القُطرية ، وتفضل اللهجات المحلية ، وترسخ الإنتماء القبلي أو الإقليمي على حساب المصلحة القومية ؟

هل توفر للمواطن العربي حق الاتصال لكي يعرف الحقائق المحيطة به ، ويقول رأيه بحرية ، ويعبر عن إتجاهاته الفعلية دون أن يسيطر عليه هاجس الخوف أو الشك أو التردد ؟

إن أغلب البلاد العربية لم تعترف بعد بحق الاتصال على الرغم من أن معظمها وضع له الأساس التشريعي في الدستور أو القانون ، إلا أن هذا الحق لا يلقى الاستجابة والتقدير على أرض الواقع بسبب الالتفاف عليه بنصوص قانونية أو قرارات تنظيمية تؤدي إلى تحجيمه وتقليص فاعليته ، إضافة إلى غياب استراتيجية إعلامية عربية موحدة ، واضحة المعالم ، محددة الأهداف والوظائف ، ومستكملة لوسائل التنفيذ ، ومن ثم فإن السياسة الإعلامية القومية متروكة للصدفة أو للمبادرات العفوية [١٨] .

كما تدل الشواهد والدراسات العلمية أن الدساتير العربية تنص صراحة على احترام حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير ، ولكن الواقع الفعلي يختلف عن نصوص تلك الدساتير ، فالواقع يؤكد وقوع العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية على الرغم مما تنص عليه الوثائق التي يفترض أنها تحمى تلك الحقوق والحريات ، وهذا يدل على أن القوانين الداخلية لا تكفى لضمان احترام حقوق المواطنين وحرياتهم [١٩] .

وقد كشفت بعض البحوث الميدانية التي أجريت على المضمون الإعلامي في عدد من وسائل الإعلام العربية العديد من الجوانب السلبية التي يرسخها هذا المضمون في عقل ووجدان المتلقي [٢٠] .

وفي دراسة ميدانية على عينة قوامها ثلاثمائة مبحوث أجريت في مدينة القاهرة تبين منها أن ٣٣٪ من إجمالي العينة لايستفيدون على الإطلاق من برامج التليفزيون وذلك بسبب ضعف المحتوى وضعف أسلوب التقديم [٢١] .

وكشفت الدراسات العلمية عن إنخفاض نسبة المادة الثقافية بصورة واضحة في الصحف والإذاعات العربية ، كما تبين أن نسبة المستورد من برامج التليفزيون قد تصل أحياناً إلى ٩٠٪ من مجموع هذه البرامج مما يؤكد أن السياسات الثقافية العربية تسير دون هدف قوي وواضح [٢٢] .

ويأتي هذا على الرغم من الأعمال الإعلامية الجيدة التي أنتجتها بعض محطات الراديو والتليفزيون وسطرتها بعض الأقلام العربية ، فإن هذه الأعمال تكاد تكون مكاء وتصدية وسط زخم إعلامي هائل أثرته القنوات الفضائية العالمية وفيض الأعمال الدرامية والفنية في الشبكات الدولية .

وإذا كانت الأسباب الكامنة وراء هذه الاختلالات تتسع لتشمل عوامل كثيرة ، إلا أن قادة الرأى في الوطن العربي يتحملون جانباً كبيراً من المسئولية بسبب سلبية بعضهم في معالجة هذه الأوضاع ، وإحتواء البعض الآخر بأساليب الترغيب والترهيب للعمل لصالح أنظمة أو أفراد على حساب المصلحة القومية العليا ، وإنصراف كثير منهم لمشاهدة ماتقدمه القنوات الفضائية العالمية التي غزت شاشات التليفزيونات العربية ، إضافة إلى

الخلافات الفكرية والأيديولوجية الحادة التي قد تصل بين بعضهم إلى حد الخصومة والإساءة ، وإنعكس كل هذا على الرأى العام العربي الذي كاد يفقد الثقة فيمن اعتبرهم قدوة له وصدق مقولاتهم .

رابعاً ، الأوضاع التعليمية ،

يهدف التعليم إلى نقل تراث الأمة عبر الأجيال ، وتكوين شخصية المواطن عن طريق توسيع مداركه ، وتربية الاستقلال بالرأى فيه ، وتصحيح نظرته للمسائل والأمور التي تواجهه ، وتغيير سلوكه إلى الأفضل ، وتمكينه من الحكم الصحيح على القضايا التي تكتنف حياته .

ومن ثم فإن التعليم يعد واحداً من أهم عوامل تكوين الإتجاهات وتشكيل الرأى العام، فهل حققت الأنظمة التعليمية في الوطن العربي هذا الهدف ، وأسهمت في بناء مواطن عربي صالح ؟ ، وهل نجحت هذه الأنظمة في زرع القيم ، وتأكيد الهوية ، والحفاظ على التراث ؟ وأضافت من المعطيات العصرية مايكرس الإنتماء ، ويرتقى بالفهم ، ويشجع الأبداع ؟ وهل أسهمت في القضاء على الأمية أو تخفيض معدلاتها ؟ .

وإذا كانت قد حققت هذا أو بعضاً منه فما معنى أن نرى خريجين من الجامعة درسوا اللغة العربية أكثر من عشر سنوات متصلة ، كما درسوا اللغات الأجنبية ، والمقررات القومية ثم نجدهم على هذا المستوى من الضعف في التعبير اللغوي كتابة وتحدثاً ونطقاً ، وعدم الفهم لقضاياهم القومية ، وخريجين درسوا العلوم الدينية ، ولا يعرفون من أمور دينهم بدهيات أساسية ، ويتخبطون في فهم أبسط القواعد والفتاوي ، ناهيك عن العلوم العصرية ، كعلوم الحاسب ، وتكنولوجيا العصر ، وثورة المعلومات ؟!

أهي عملية حشو للعقول ، وتوجيه معين للشباب ، دون استكشاف لملكاتهم الفطرية، ودون استثمار لإبداعاتهم الفنية والعلمية ؟

وإذا كانت المكتبة العربية تفتقر إلى الدراسات العلمية والبحوث الميدانية اللازمة لتقويم العملية التعليمية ... فإن الشواهد المنطقية تشير إلى كثير من الاختلالات في مسار المنظومة التعليمية .

وفي إحصائية لمنظمة اليونسكو تبين منها أن عدد الأطفال العرب غير المسجلين في مدارس المرحلة الإبتدائية قد بلغ تسعة ملايين طفل مقابل ثلاثة وعشرين مليوناً من الأطفال مسجلين في هذه المرحلة [٢٣] .

وإذا كنت لا أنكر الجهود التي قام بها عدد من هذه القيادات في تحديث التعليم وتطويره والنهوض به ، إلا أن عناصر أخرى كان دورها السلبي يفوق الدور الإيجابي في هذا الصدد ، ويرجع ذلك إلى تحملهم جانباً كبيراً من المسئولية عن توظيف بعض المناهج التعليمية لأغراض سياسية ، وضعف التنسيق والتكامل بين مناهج الدراسة في المراحل المتناظرة في الوطن العربي ، مكتفين بالحصول على الإجازة التي تحقق لهم الدخل والارتزاق ، وتؤهلهم للعمل أو الوجاهة الاجتماعية ، إضافة إلى الكم العددي الهائل من الدارسين الذين أصبحت تنوء بهم المؤسسات التعليمية في الوطن العربي ، فركزت المؤسسات التعليمية أغلب نشاطها في تخريج أنصاف من المتعلمين ، كما أن تحجيم العلوم الإسلامية وعدم الاهتمام الكافي بها في المدارس والجامعات يدفع الطالب إلى إهمالها ، إضافة إلى الإزدواج في المؤسسات التعليمية ، فهذا تعليم أجنبي ، وهذا تعليم ديني ، وذاك تعليم عام ، كل هذا يسهم في تعدد الإنتماءات ، واختلاف الرؤى ويؤدى إلى إضطراب الرأى العام .

وإذا تطرقنا إلى قضية الأمية بأشكالها المختلفة سواء الأمية الأبجدية أو الثقافية أو الدينية فتشير الإحصاءات إلى إرتفاع معدلاتها بدرجة كبيرة .

فقد كشفت أحدث إحصائية لمنظمتي اليونسكو والإيسسكو حول نسبة الأمية في الوطن العربي عن إرتفاع عدد الأميين الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاماً من ٦١ مليون عام ١٩٩٠م ، إلى ٨ر٦٥ مليون عربي بنهاية القرن العشرين ، وقد إرتفعت نسبة الأمية في بعض الأقطار العربية بصورة مخيفة حيث بلغت ٩ر٧٢٪ بين الذكور ، و ١ر٩٢٪ بين الإناث [٢٤] .

والأمية الثقافية هي التي لاتمكن أصحابها من فهم القضايا المطروحة على الساحة العربية ومعرفة دلالاتها والحكم الصحيح عليها ، كما لاتمكنهم من تفسير الأحداث المحيطة

بهم ، والتنبؤ بما قد تسفر عنه من وقائع ، والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى نقص المعلومات والبيانات الصحيحة ، وعدم إنسيابها بينهم ، وتكون النتيجة أن يقع هذا الجمهور فريسة لمصادر قد لا تكون أمينة أو غير واعية أو مغرضة ، ويرتد ناتج ذلك كله على الرأي العام العربي .

والأمية الدينية التي تغلق عقول أصحابها عن الفهم المستنير والتفسير الصحيح للأشكاليات المطروحة والقضايا الخلافية ، فينظرون إلى كل جديد في الرأى وكل إجتهاد في الفكر على أنه بدعة يجب تجنبها درءاً للمفاسد وتحاشياً للرذائل .

وقد تؤدى الأمية الدينية إلى الإنحراف تحت إدعاء عصرية الدين ، أو تنقية التراث ، وقد تدفع فريقاً آخر إلى الإنفلات أو التطرف .

وإذا كانت الأمية تؤثر على إنتاجية العامل وتلعب دوراً سلبياً في مجال التنمية الاقتصادية ، فإن أثرها الخطير يمتد ليشمل الناحية السياسية ، ذلك أن الحياة السياسية في المجتمع الديمقراطي تعتمد على التنظيمات الشعبية التي تقوم على الانتخاب الحر ، ومن ثم فمن غير المتوقع أن يكون هناك منجزات حضارية ملموسة إذا كانت نسبة الأمية كبيرة بين هؤلاء الذين يشكلون هذه التنظيمات السياسية ويشتركون في توجيه السياسة الداخلية والخارجية [٢٥] .

وينعكس كل هذا على الرأى العام العربي بالسلب ، بسبب الجهل ، أو عدم الفهم ، فيقع فريسة سهلة للشائعات والحرب النفسية والدعاية المضللة .

خامساً . المؤسسات الجماهيرية العربية .

مؤسسات الرأى العام هي المنظمات أو الاتحادات الشعبية التي اختارتها الجماهير النوعية بإرادتها الحرة لكي تعبر عنها وتدافع عن حقوقها وتمثلها في مختلف المناسبات والمحافل المحلية أو العالمية .

وقد تشكل على الصعيد العربي عدد من المنظمات والاتحادات الجماهيرية كاتحاد الصحفيين العرب ، واتحاد المحامين ، واتحاد المعلمين ، واتحاد الأطباء ، واتحاد الكتاب العرب ... الخ .

فهل جاءت هذه التنظيمات استجابة حقيقية للرأى العام العربي ؟ ثم عبرت عن إتجاهاته بتجرد وموضوعية ، وحققت التقارب والتفاهم والتناغم بين أعضائها في مختلف الأقطار العربية ؟

وهل حققت لأبناء المهنة الواحدة في الوطن العربي الأمن والأمان ضد الخوف والظلم والعدوان والفقر والبطالة ؟

وإذا كان الرد بالإيجاب فأين المردود الإيجابي لنشاطها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ؟

وأين هذه المؤسسات من التجاوزات التي ترتكب هنا وهناك في حق الإنسان العربي ؟

وأين صوت هذه المؤسسات في وسائل الإعلام ومؤسسات الدعوة ومنابر الفكر ؟

هل هي مجرد هياكل تضطلع بمهام غير واضحة ؟ أو تم تهميشها لتؤدي أدواراً غير التي أنشئت من أجلها ؟

وإذا كانت الإجابة بالسلب فمن المسئول عن كل هذا ؟

إنه من المفترض أن أعضاء هذه المؤسسات هم الممثلون الحقيقيون للمجتمعات التي أفرزتهم ، وهم بمثابة قيادات للرأى في هذه المجتمعات .

ولكن الشواهد التي نراها على الساحة العربية تعكس العديد من الجوانب السلبية لنشاط هذه المؤسسات لأسباب تتعلق بأساليب تأسيسها ، وإختيار أعضائها ، وإحتواء قادتها ، وتهميش دورها ، مما ينعكس بدوره على قدراتها ، ويقلص من فاعليتها في تمثيل الرأى العام العربي والتعبير عنه تعبيراً صحيحاً .

ويظهر ذلك في تباين الموقف العربي من مفهوم حقوق الإنسان بين قطر عربي وقطر آخر ، مما حمل هذه الحقوق أعباء تنوء بحملها .

وحتى الجامعة العربية لم تتوصل بعد كما توصلت المنظمات الأقليمية والدولية الأخرى لوضع إتفاق أو ميثاق لحقوق الإنسان العربي ، يلزم الدول الأعضاء بتطبيقه ، ويكون مرجعاً أو مثالاً أو هدفاً تسعى الأنظمة العربية لممارسته واحترام بنوده في كل قطر من خلال ضغوط الرأي العام في هذه الأقطار .

سادساً : الأوضاع الدولية وإنعكاساتها على الرأى العام العربى :

تموج الساحة الدولية بالتيارات المثيرة والأحداث الجسام والحروب الإقليمية والأعمال الهائلة التي تشد إليها العالم شداً ، فمن اشتباكات عسكرية ، إلى حروب عرقية وأهلية ، إلى أحداث طبيعية ، إلى مخترعات واكتشافات علمية ، إلى صراعات واتفاقات اقتصادية وسياسية ، ومعاهدات للسلام تارة وللهدنة تارة أخرى .

هذه الأحداث والوقائع وما يترتب عليها من مردود سلبي أو إيجابي تترك إنعكاساتها على العالم كله ولا يقتصر دورها على المناطق التي وقعت فيها .

وكان لابد أن تترك هذه الأوضاع الدولية آثاراً بارزة على الرأي العام في الوطن العربي ، لأننا نعيش اليوم في عالم واحد ، وتلعب التكنولوجيا المعاصرة في وسائل الاتصال ونظم المعلومات دوراً كبيراً في هذا الصدد ، وتترك تأثيرات هائلة على إتجاهات الأفراد وعلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمختلف المجتمعات ، بفعل ثورة الاتصالات التي حققها العالم الذي نعيش فيه ، هذا العالم الذي تحول إلى قرية الكترونية واحدة[٢٦] .

فهل تعرض هذه الأحداث والقضايا على الرأي العام العربي عرضاً وافياً وصحيحاً ؟ ، أو أنها تقدم بصورة سطحية ومشوهة ؟ وهل يضطلع قادة الرأي بدورهم في تثقيف الرأي العام العربي بأبعاد هذه الأحداث وردود فعلها على الواقع العربي ؟

لو صح هذا .. فما معنى أن يضطرب الرأي العام العربي في فهم وتفسير كثير من الأحداث الدولية كقضايا الحرب والسلام ، وظاهرة البث المباشر ، والقنوات الفضائية ، والسوق الشرق أوسطية .. الخ .

ثم ينعكس هذا الإضطراب على الواقع العربي ذاته ، ويتضح ذلك في علاقات غير متوازنة وغير متوافقة مع هذا الواقع العالمي الذي يفرض نفسه على الساحة الدولية .

وإذا كان البعض من هؤلاء القادة قد اضطلع بدوره ، وأسهم في تفسير القضايا والأحداث الدولية ، فإن الكثيرين منهم قد آثر السلبية بسبب نقص المعلومات ، وعدم القدرة على توضيح الرؤى وشرح دلالات هذه الأحداث ، مما ينعكس على إتجاهات الجماهير التي تضطرب في فهمها وعدم القدرة على الحكم عليها .

سابعاً : العقيدة الدينية :

تبوأت العقيدة الدينية مكانة متميزة لازمت الإنسانية منذ نشأتها الأولى ، وظلت تلعب دوراً كبيراً في حياة الأمم والشعوب .

ويرى الدكتور أحمد سويلم العمري أن العقيدة الدينية تعد من أهم العوامل التي تؤثر في الرأي العام ، حيث إن الجذور الدينية المتأصلة في نفوس الجماهير وعقولها تجعل أية دعوة مخالفة لهذه العقيدة ضعيفة أو لا جدوى من ورائها [٢٧] .

وما أكثر العقائد التي تسود العالم ، وتمسك بخناق الرأي العام ، وتتحكم في حركته، سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة ، فاليهود ، والنصارى والهندوس ، وكل أصحاب الملل والنحل ينظرون إلى الأحداث والقضايا التي تكتنف حياتهم من المنظور الديني ، بل إن أحزاباً ومؤسسات ودولاً معاصرة قامت نظمها على أساس عقدي يوجه حياتها ويثرى أفكارها بمعطيات العقيدة . على الرغم من أن تأثير الدين على الآراء لايمكن عزله عن العوامل الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتأثر به ، أى أن العقيدة الدينية تلعب دورها المؤثر والفعال في تشكيل إتجاهات الناس ، وتكوين آرائهم .

وفي ذلك يقول ليونارد دوب Leonard Doob أن الكاثوليكي سوف يتشبث بوجهة النظر الكاثوليكية في نظرته لمختلف القضايا التي تعرض عليه سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دولية وكذلك البروتستانتى واليهودي والهندوسى ... الخ ، وينطبق هذا على جميع أصحاب المذاهب والديانات الأخرى [٢٨] .

وهنا تبرز أهمية العقيدة الدينية في نظرة الإنسان لما يدور حوله من أحداث كما تتضح مكانة هؤلاء الذين يقودون الفكر الديني في مجتمعاتهم ، والذين يعملون في هذا المجال ويمارسون هذا النشاط .

والجمهور العربي وإن اختلفت درجات إيمانه قوة أو ضعفاً ، إلا أن العقيدة الدينية السائدة فيه تتبوأ مكانة بارزة في حكمه على المسائل التي تواجهه .

وهنا نتساءل ، إذا كانت الغالبية العظمى من أبناء الأمة العربية تدين بالإسلام فلماذا لم يتحقق لهم التوافق والإنسجام في رؤيتهم لما يدور حولهم من وقائع وأحداث ؟

ولماذا لم يكن الإسلام سبباً لتكوين الإتجاهات الصحيحة وتقريب الرؤى نحو مختلف القضايا ؟

إن قادة الرأى الدينيين هنا يتحملون مسئولية كبيرة فيما يحدث على الساحة الدينية سواء بالسلب أو بالإيجاب . ويمكنهم أن يسهموا بنصيب كبير في رأب الصدع وحسم الخلاف الدائر الآن في عدد من الأقطار العربية بين الجماعات الإسلامية وبعضها ، أو بينها وبين السلطة حتى لا يقع الرأى العام العربي فريسة لهذا الصراع الذي يرجع إلى عدم الفهم أو عدم القدرة على تفسير القضايا الدينية تفسيراً دينياً صحيحاً تتفق حوله مختلف القوى والتيارات .

وإذا كانت الاختلافات المذهبية والاجتهادات الفقهية واردة ومحمودة ، فما معنى أن تتحول هذه الاجتهادات إلى صراعات تصل إلى حد الخصومة بين علماء الدين أنفسهم ؟ ولماذا لا يتم شحذ الهمم وبذل الجهود من قبل هؤلاء الذين يوجهون الرأى العام لمواجهة متطلبات العصر وتفسير وقائعه ، وتحقيق السعادة للجمهور العربي المسلم ، بدلاً من أن يكون الدين سبباً للفتن والقلاقل والاضطرابات .

وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى :

﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ [٢٩] .

ثامناً ، مراكز بحوث الرأى العام :

تعد مراكز بحوث الرأى العام مطلباً حضارياً يسهم بفاعلية في خلق قيادات ديمقراطية، وتقويم برامج العمل ، وإقامة جسور من الثقة بين الجماهير وصناع القرار .

وهذه الدراسات تضئ الطريق لمختلف القطاعات من خلال ماتخلص إليه من نتائج وتوصيات تسهم في صياغة القرارات وسن القوانين ووضع الخطط التي تتوافق واحتياجات الرأى العام ، وتلبي مطالبه الممكنة .

ولقد أصبحت بحوث الرأى العام بمثابة المصابيح التي تهتدي بها الحكومات والمنظمات وأجهزة الإعلام المختلفة في الدول المتقدمة ، لأن البيانات التي تحصل عليها أجهزة قياس الرأى العام بالغة الأهمية لهذه الجهات للإسترشاد بها في معرفة إتجاهات الناس وردود أفعالهم نحو مختلف القضايا والمشروعات ، لأنه في ضوء هذه البحوث يتم إشراك الناس في إعداد الخطط ووضع البرامج وسن القوانين وإصدار القرارات واللوائح التي تخصهم حتى لاتعمل هذه الجهات في إتجاهات مضادة لإتجاهات الناس ، وهنا يقف الرأى العام موقفاً مؤيداً ومتعاوناً معها ، لأن الرأى العام هو المجال الحيوي الذي تعمل فيه هذه الجهات سواء كانت حكومية أو شعبية ، وبدون دراسة علمية دقيقة لإتجاهات الرأى العام فإن أجهزة الحكم وأجهزة الإعلام وأصحاب المشروعات المختلفة سوف يعملون في فراغ ، وقد لايجدون من يسمع لهم أو يهتم بهم [٣٠] .

ويعاني العالم العربي من فقر شديد في هذه المراكز وهذه الدراسات ، وكذلك في الكوادر البحثية القادرة على العمل في هذا المجال ، مما يسهم في خلق حواجز بين صناع القرار والمعنيين به ، كما يسهم في عدم تمكين الجماعة العربية من الحكم على القضايا التي تمس حاضرها وتخص مستقبلها ، وهذه المهمة يجب أن يحفل بها القادة المعنيين بقضايا الرأى العام ، وهي مسئوليتهم المباشرة لاسيما أن كثيراً من القوانين واللوائح والتشريعات التي يتم وضعها في الوطن العربي تتم دون رؤية علمية صائبة .

وإذا كان بعض هؤلاء القادة قد آثروا السلبية ، فهذا يتنافى مع مسئوليتهم كقادة للرأى وأهل للذكر الذين أمر الله الناس باللجوء إليهم إذا أرادوا علماً ، وطلبو رأياً :

﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون ﴾ [٣١] .

وتشير الأحداث والشواهد المنطقية إلى أن معظم أجهزة الحكم وأجهزة الإعلام والمؤسسات الرسمية والشعبية لاتحفل بهذه الدراسات الحيوية ، ولا تضعها في دائرة اهتمامها وقد تلجأ هذه الأجهزة إلى أساليب غير علمية حيناً ، وغير مقبولة أحياناً أخرى لمعرفة إتجاهات الرأى العام ، وهي أساليب قد يجانبها الصواب وقد تخرج بنتائج غير صحيحة فتضلل صناع القرار بدلاً من أن تهديهم ، وقد تؤدي إلى عواقب وخيمة ، وتفسد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتؤثر على الخطط والمشروعات القومية بالسلب .

ومع ذلك فينبغى التنويه هنا ببعض المحاولات الحكومية أو الفردية لإنشاء بعض هذه المراكز وإجراء عدد من البحوث ، ولكنها جهود محدودة ومتواضعة .

نحو رأى عربى يحقق أهدافه ويتجاوز مشكلاته

وفي ضوء ماتقدم ، تبرز لنا المعوقات التي تواجه عملية تشكيل إتجاهات الرأى العام العربي ، والتي يتحمل قادة الرأى نصيباً كبيراً منها ، تلك العقبات التي قد تؤدي إلى البلبلة والاضطراب وعدم الاستقرار الذي يفضى بدوره إلى عجز الجماهير عن الحكم الصائب على مايواجهها من أحداث وقضايا .

وتتضح هذه المعوقات فيما يلى :

١ - تقلص مساحة الحرية المتاحة لقادة الرأى ، لتقول كلمتها في القضايا الدولية أو المحلية التي تلقى بظلالها على الفكر العربي ، وتنعكس بدورها على الفهم الصحيح لما يدور من أحداث على الساحتين العربية أو العالمية .

٢ - عدم قدرة أجهزة الإعلام على التعبير الموضوعي عن هموم الجماهير وتطلعاتها ، وكذلك عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الحادة من القنوات الفضائية ، والزخم الإعلامي الدولي ، والصحافة العالمية وأجهزة البث المباشر .

٣ - سوء الفهم والاضطراب في الفتاوي التي تحمل في طياتها كثيراً من أسباب الفرقة والخلاف ، بدلاً من أن تكون في مقدمة عوامل التقارب والإئتلاف بين الجماهير وبعضها البعض أو بينها وبين صناع القرار .

٤ - النقص أو إنعدام وجود مراكز لبحوث الرأى العام في معظم البلاد العربية يسهم بلاشك في خلق حالة من عدم الثقة وسوء التقدير ، والتخبط في إتخاذ القرار .

وتكمن الحلول التي نراها مناسبة لتجاوز هذه الأزمة ومعالجة هذه الأوضاع فيما يلي :

١ - توفير الحرية والأمان للرأي العام العربي ، وإتاحة حق الإتصال والمعرفة له بصورة كاملة كي يتمكن من التعبير عن نفسه دون ضغوط أو استقطابات من أي نوع ، وتشجيعه على المشاركة والإسهام في قضايا أمته ومستقبلها .

٢ - إتاحة الفرصة لقيادات الرأى في الوطن العربي لاستكشاف نفسها ، وتحقيق ذاتها ، وتحمل مسئولياتها ، وأداء الأدوار المطلوبة منها في بناء رأى عام عربي صحيح وتعديل مساره ، وتوعيته ، وتصويب رؤيته .

٣ - إصلاح النظام العربي التعليمي في الوطن العربي وتطويره ، كي يسهم في تنشئة أجيال من المثقفين والقادة ، معتزة بعروبتها ، واثقة من نفسها ، مدركة لمسئولياتها. والعمل على تحديث هذا النظام ، وتجريب نماذج جديدة من التعليم وفق أسس علمية ثابتة ويتم تقويم نتائجها ، وتعميم مايصلح منها في إطار من المستجدات التقنية ، والتوسع في استخدامها مسايرة لروح العصر .. والتركيز على التطور النوعي للأنظمة التربوية بإعطاء أولوية للاهتمام بالمدرس لكي تتحقق أهداف التجديد التربوي .. واعتماد المرونة لمساعدة الإدارة التربوية على مواكبة الحركة التعليمية بالبلاد العربية . واعتماد البحوث التربوية لمعالجة المشكلات ذات العلاقة بواقع التعليم والتربية .

٤ - بعث الحياة في المؤسسات الجماهيرية العربية ، والسماح بإقامة المزيد منها بعيداً عن محاولات الإحتواء أو التهميش أو الضغوط ، وإتاحة الفرصة للجماهير العربية لإختيار العناصر الصالحة التي تمثلها تمثيلاً صحيحاً وتعبر عن إتجاهاتها تعبيراً صادقاً .

٥ - توحيد جهات الفتوى ، والاتفاق بين العلماء على القضايا الجوهرية والثوابت العقدية ، وحصر الخلاف بين القادة الدينيين على حلقات البحث والدراسة داخل المجامع العلمية ، حتى لاتنعكس هذه الاختلافات على الناس والعمل على تحقيق التوافق والإنسجام مع أصحاب الملل والنحل الأخرى لاسيما وأن الإسلام يحمل في طياته كل عوامل الوحدة بين المسلمين ، والتسامح مع غير المسلمين ، مع ضرورة إعمال الفكر والإجتهاد لتحديد الرؤى الدينية نحو قضايا العصر ، كي يعيش الجمهور المسلم سعيداً بعقيدته ، مقبلاً عليها ، دون خوف أو توجس أو تطرف ، ويشعر غير المسلمين بالأمان والحب في ظل النظم العربية الإسلامية .

٦ - تشجيع قادة الرأى في العالم العربي للعمل على تحقيق التكامل والتكافل الاقتصادي بين الأمة العربية سواء داخل القطر الواحد ، أو بين مختلف الأقطار ، حتى لاينعكس الوضع الاقتصادي المتأزم على العلاقات الاجتماعية ، ويفرز بدوره رأياً عاماً منقسماً على نفسه ، مبتاعداً في رؤاه ، مستقطباً هنا أو هناك .

٧ - إطلاق وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها ، وهو التعبير الأمين والصحيح عن إتجاهات الرأى العام العربي ، وتحقيق التوازن والعدالة بين الحاكم والمحكوم ، وتناول قضايا الوطن بتجرد وموضوعية .

٨ - إنشاء وتعميم مراكز بحوث الرأى العام ، والتوعية بأهميتها لصناع القرار والساسة وأجهزة الإعلام والمؤسسات الحكومية والشعبية ، وأصحاب المشروعات المختلفة ، وممثلي الرأى العام في كل المواقع ، فهذه المراكز تأتي على رأس الطرق المؤدية إلى خلق قيادات ديموقراطية وربط هذه القيادات بالجماهير في مختلف القطاعات ، وتقديم البيانات العلمية الصحيحة حول الأحداث الجارية ، وكذلك تقديم الرؤية العلمية للأحداث المتوقعة على الساحة العربية .

٩ - تأكيد الهوية الثقافية العربية الإسلامية كإطار مرجعي ينطلق منه قادة الفكر وصناع القرار في الوطن العربي ، وتعميق هذه الهوية ومنع الاستلاب بكل أنواعه ، وتحقيق التوازن بين المادة والروح من خلال الإنفتاح الرحب على العالم ، مع التأكيد على المنظومة الثقافية العربية التي ترتكز على القيم الروحية والفكرية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية التي تشكل في مجموعها الهيكل الرئيسي لكيان عربي صحيح .

ويصبح من الأهمية بمكان أن يستوعب ممثلو الرأى العام هذه المنظومة ليقوموا بالتعبير عنه تعبيراً صحيحاً .

المراجـع

(١) أحمد أبو زيد ، سيكولوجية الرأى العام والدعاية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٦٨م ، ص ٥٢ .

(٢) إبراهيم إمام ، فن العلاقات العامة والإعلام ، ط ٢ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨م ، ص ١٠٩ .

(٣) عبد اللطيف حمزة ، المدخل في فن التحرير الصحفي ، ط ٢ ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٨م ، ص ١٩ .

(٤) Christinson, Reo and Williams, Robert :The voice of the people . New York . Mc graw Hillbook Company. 1962.

(٥) محي الدين عبد الحليم ، الرأي العام في الإسلام ، ط ٢ ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٠م، ص ٤٣ .

(٦) عبد القادر حاتم ، الرأى العام ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٧٢م ، ص ٦٦٠ .

(٧) حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، ط ٤ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٧م ، ص ٢٦٩ .

(٨) Robert, Lane and David Sears: Public Opinion Prentice Hall Inc.New Jersey,1969 . p.39.

(٩) أحمد بدر ، الرأى العام - طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة ، الكويت ، ط ٢ ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٢م ، ص ١٧٥ .

(١٠) مجدي وهبة ، معجم مصطلحات الأدب ، بيروت ، مكتبة لبنان ، د. ت ، ص ٩٦ .

(١١) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب ، معجم العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م ، ص ٢٨ .

(١٢) عبد المنعم الحفني ، علم النفس والتحليل النفسي ، ج ٢ ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧١م ، ص ١٨١ .

(١٣) جابر عبد الحميد ، وعلاء الدين كفافي ، معجم علم النفس والطب النفسي ، ج ٢ ، القاهرة ، مطابع الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٨م ، ص ٨٠٤ .

(١٤) منصور الراوي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية بالقاهرة عام ١٩٩٢م ، مجلة شئون عربية ، عدد سبتمبر ١٩٩٣م ، ص ٣١ .

(١٥) الفاتح عبد الله عبد السلام ، التكامل الاقتصادي العربي ، بحث مقدم إلى ندوة التكامل الاقتصادي العربي ، الخرطوم ، ١٩٨٩م ، ص ١٨٨ .

(١٦) عبد الله واثق شهيد ، استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم ، تونس ، العدد ١٣، سبتمبر ١٩٨٩م ، ص ٦٠ .

(١٧) محمد عبد القادر حاتم ، الإعلام في القرآن ، لندن ، مؤسسة فادي برس ، ١٩٨٥م ، ص ٣٥ .

(١٨) حسن العودات ، تطور مفهوم الإتصال وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، حق الإتصال وإرتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٤م ، ص ٦٧.

(١٩) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٢٠) شعبان شمس ، أخلاقيات الإعلان الصحفي ، رسالة دكتوراه في الإعلام من جامعة الأزهر ، القاهرة ، كلية اللغة العربية ، ١٩٨٦م .

(٢١) نسمة البطريق ، المدخل الاجتماعي للإعلام والبيئة ، مجلة شئون عربية ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ١٧٩ .

(٢٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الخطة القومية الشاملة لثقافة الطفل العربي ، تونس ، ١٩٩٣م ، ص ١٧ .

(٢٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - قضايا إحصائية حول التعليم الإبتدائي ، باريس ، ١٩٩٣م ، ص ٢٤ .

(٢٤) المؤتمر الخامس لوزراء التربية المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية ، ١٤/يونيه/ ١٩٩٤م ، القاهرة ، منظمة اليونسكو والإسسكو .

(٢٥) عبد الغني النوري ، ويوسف عبد الرحمن الملا ، تطور تعليم الكبار ومحو الأمية في دولة قطر في ضوء التجارب العالمية ، دار الثقافة ، ١٩٨٧م ، ص ٧١ .

(٢٦) Stephanie, H. Stowe in library leadership. Visualizing the Future. Arizona. Donald E. Riggs oryx press 1982. p. 67.

(٢٧) أحمد سويلم العمري ، الرأي العام والدعاية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د . ت ، ص ١١ .

(٢٨) Doob, Leonard: Public Opinion and Propaganda Second - Edition Yale University. U .S. A. Holt Rinehart and Winston. INC. 1966. p.49.

(٢٩) سورة البقرة : آية ١٨٥ .

(٣٠) محيى الدين عبد الحليم ، الإتصال بالجماهير والرأي العام - الأصول والفنون ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٣م ، ص ٥٥ .

(٣١) سورة الأنبياء ، آية ٧ . ، النحل ، آية ٤٣ .